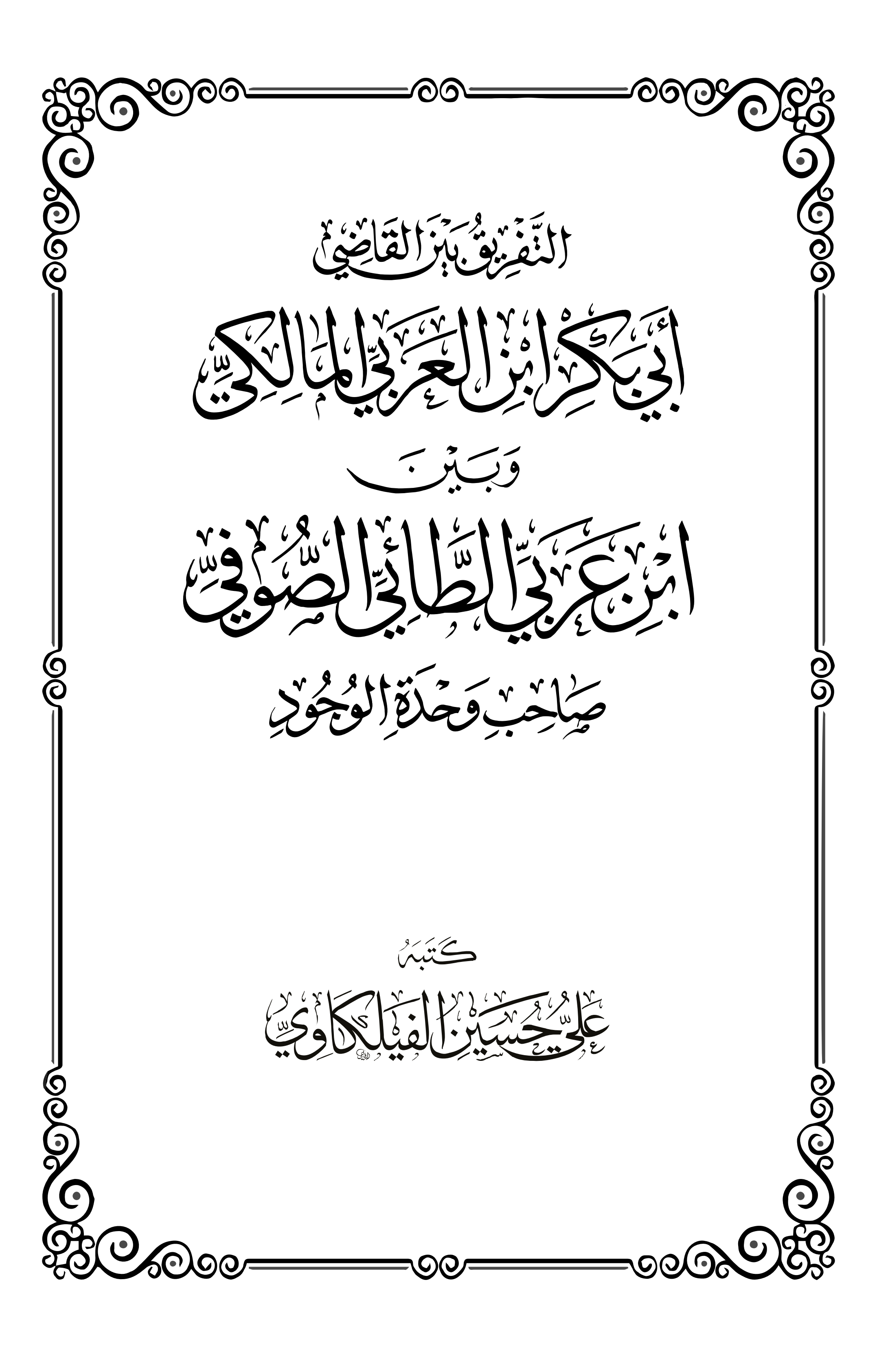


التفريق بين القاضي

أبي بكر ابن العربي المالكي

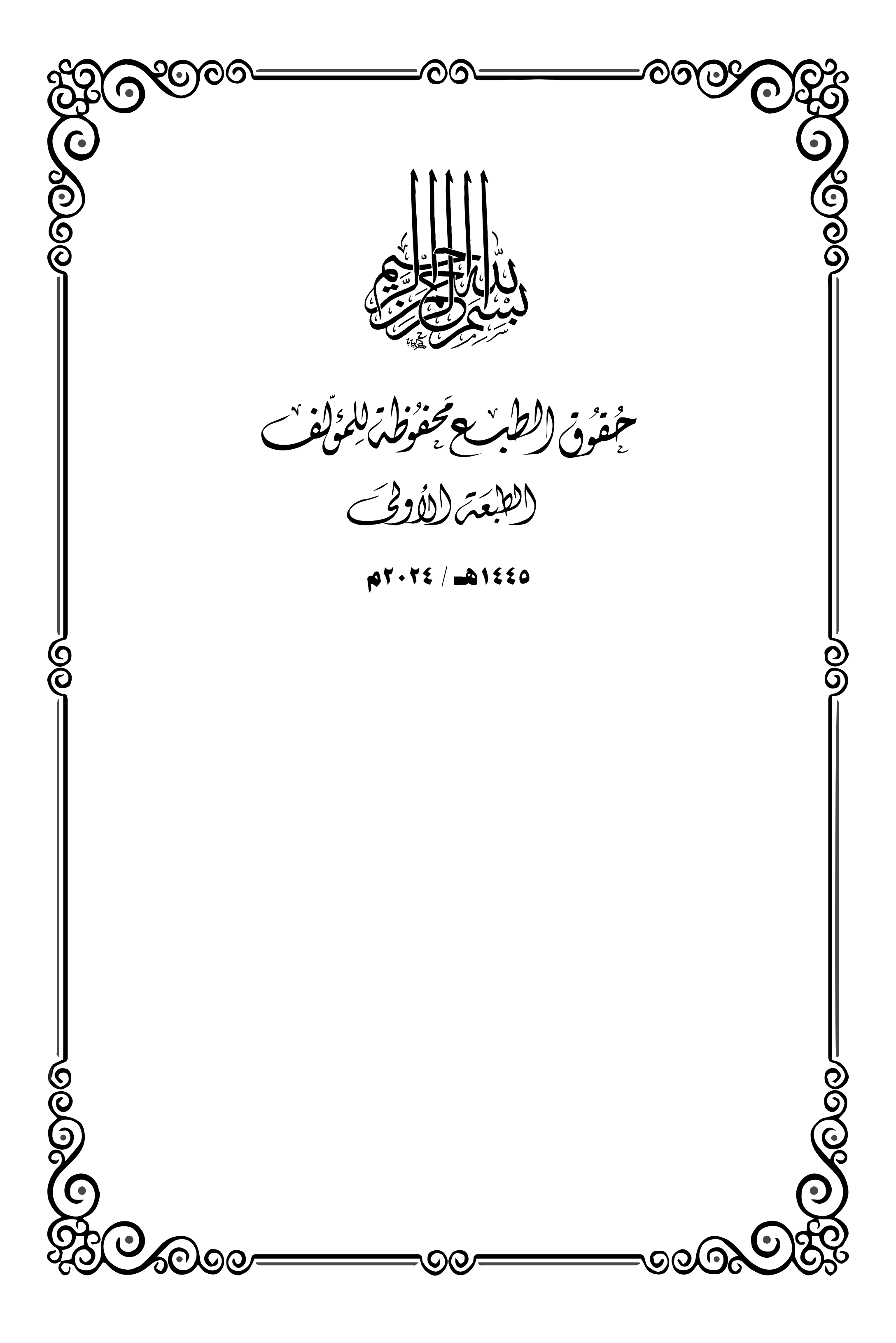
وبين

ابن عربي الطائي الصوفي

صاحب وحدة الوجود

كتبه

علي حسين الفيلكاوي



الطبعة الأولى

١٤٤٥هـ / ٢٠٢٤م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضل له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوۡلًا سَدِيدًا ۝٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَـٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد:

فإن خير الحديث كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

ثم أما بعد:

فإن مما اشتهر بين طلبة العلم وقرره بعض العلماء - في العصور المتأخرة خاصة - التفريق بين القاضي أبي بكر ابن العربي المالكي[(١)] وبين ابن عربي الطائي الصوفي[(٢)] صاحب وحدة الوجود بالتَّعريف والتَّنكير، فإذا ذُكر ابنُ العربي

(١) وُلِد سنة ٤٨٦هـ، وتُوفي سنة ٥٤٣هـ.

(٢) وُلِد سنة ٥٦٠هـ، وتُوفي سنة ٦٣٨هـ.

في كتاب من الكتب معرَّفًا «بأل»؛ قالوا بأن المقصود هو: القاضي الحافظ الفقيه المفسِّر المُعرَّف ابن العربي المالكي، وإذا ذُكر بغير «أل»، قالوا بأن المقصود هو: ابن عربي الصوفي النَّكرة صاحب وحدة الوجود.

قال الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٤٢٠هـ)**: «والإمام أبو بكر ابن العربي - ويجب بهذه المناسبة أن نَتَنبَّه فيما إذا قرأنا في كتاب من كتب أهل العلم - قال ابن العربي وقال ابن عربي، أحدهما مُعرَّفٌ والآخر مُنكَّر، فهما رجلان، إذا وجدنا المؤلف يقول: قال ابن العربي؛ فهو يعنىٰ: أبا بكر ابن العربي المغربي المالكي الفقيه والمفسِّر، والذي له كتاب في «أحكام القرآن»، وهو مُتقدِّمٌ علىٰ الإمام القرطبي في كتابه: «الجامع لأحكام القرآن»، ويستقي أحكامه فيه من ابن بلده أبي بكر ابن العربي، فإذا قيل ابن العربي؛ فالمقصود به هذا الإمام الفقيه المفسِّر، أما إذا قيل ابن عربي النَّكِرة، فهو فعلاً نَكِرة عند أهل العلم، لأنه إمام القائلين من غلاة الصوفية بوحدة الوجود، ولسنا الآن في صدد الكلام علىٰ وحدة الوجود..»[(١)].

وسئل العلامة صالح الفوزان حفظه الله سؤالاً، قال فيه السائل:

أَجِدُ خَلطًا بين ابن عربي وابن العربي، أرجو أن تُبيِّنوا لنا الفرق بينهما وأشهر مؤلفاتهما؟.

فأجاب: «الفرق بينهما واضح، فابن عربي بدون «أل» وهو الملحد المشهور الذي يقول بوحدة الوجود، وهو من غلاة الصوفية الذين آل بهم الأمر إلىٰ الإلحاد والقول بوحدة الوجود، ومن أخبث مؤلفاته: «الفتوحات المكية»، و «فصوص الحِكم»، وهذه كلها كتب إلحاد منادية بوحدة الوجود وأنه لا فرق

---

(١) سلسلة الهدىٰ والنور، الشريط رقم: (٧١).

بين الخالق والمخلوق، وأن الوجود في عقيدته كله هو الله، تعالىٰ الله عما يقول.

وأما ابن العربي «بأل المعرفة» فهو الإمام الجليل المشهور: أبو بكر بن العربي المالكي، له مؤلفات جليلة في الحديث والتفسير، وله الكتاب الجليل في الذب عن الصحابة الذي سمَّاه: «العواصم من القواصم»، يدافع فيه عن الإسلام وعن صحابة رسول الله ﷺ، وهو كتاب جليل، وله كتاب: «تفسير آيات الأحكام» في مجلدين ضخمين. وله شرح سنن الترمذي واسمه: «عارضة الأحوذي في شرح سنن الترمذي»، وهذه كتب كلها مطبوعة وموجودة والحمد لله.

فبين الرجلين فرقٌ واضح، هذا كافرٌ وضال وهو ابن عربي الحاتمي الطائي، وهذا ابن العربي إمامٌ جليلٌ مشهورٌ بالاستقامة والعلم والتقىٰ رَحِمَهُ ٱللَّهُ»[1].

قلت: وهذا التفريق - هو في الحقيقة - ليس علىٰ إطلاقه، بل لابد من أخذ الحيطة والحذر إذا ما قرأنا اسم ابن العربي - سواء كان مُعرَّفًا أو مُنكَّرًا - حتىٰ لا ينتشر مذهب ابن عربي الطائي بين الناس إذا ما عرَّفَه أصحابه، فذكروه مُعرَّفًا «بأل»، بل إن العلماء أنفسهم وإن قرروا التَّفريق بالتَّعريف والتَّنكير إلا أنهم يحتاطون إذا ما ذَكَروا ابن العربي، ويُبيِّنون مقصودهم.

فهذا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ قد أشار إلىٰ هذا التفريق في أكثر من موطن من كتبه وأشرطته؛ إلا أنه إذا ذَكَر ابنَ العربي فإنه يُبيِّن للسامع أو القارئ مَن يريد بإطلاقه لهذا الاسم، خاصة إذا رأىٰ الأمر يحتاج إلىٰ بيان، وقد سبق قوله: «ويجب بهذه المناسبة أن نَتَنبَّه فيما إذا قرأنا في كتاب من كتب أهل العلم: قال ابن العربي وقال ابن عربي..».

---

(١) المنتقىٰ من فتاوىٰ الشيخ صالح الفوزان (٢ / ٣٠٦).

وقال في موطن آخر: «وسلك ابن العربي «قلت - الألباني -: وهو غير ابن عربي الصوفي النكرة المتوفى بدمشق سنة ٦٣٨هـ» في الجواب مسلكًا آخر، فقال: يحتمل أن ذلك قبل الحجاب، أو بعده، لكنها كانت متلفعة. وسياق الحديث يبعد ما قال»(١).

فنلحظ أن الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يكتفِ بذكر ابن العربي المالكي مُعرَّفًا «بأل» وإنما أتبعه - سواء في كلامه أو كتاباته - بما يُبيِّن الفرق بينه وبين ابن عربي الطائي الصوفي؛ فتأمَّل.

بل أقول: ذكر الفيروزآبادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٨١٧هـ) هذا التفريق في كتابه: «القاموس»، قال:

«وابن العربي: القاضي أبو بكر المالكي. وابن عربي: محمد بن عبد الله الحاتمي الطائي»(٢).

قال الزَّبيدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٢٠٥هـ) مُعلِّقًا على قول الفيروزآبادي**:

««وقول المصنف: وابن العربي: هو القاضي أبو بكر المالكي، وابن عربي: محمد بن عبد الله الحاتمي الطائي..»

قال: الصواب أن القاضي أبا بكر هو محمد بن عبد الله، والحاتمي: هو محمد بن علي، وتمييزهما بلام وبدونها وَهَمٌ، وإن تعلَّق به المتأخِّرون، والصواب أن كلاًّ منهما باللام، وفي التبصير كلاهما ابن عربي بلا لام، فتأمل»(٣).

---

(١) جلباب المرأة المسلمة (ص: ٦٥).

(٢) القاموس المحيط (ص: ١١٤).

(٣) التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة (١ / ٢٩٥).

قلت: وهذا حق، فكثيرٌ من أهل العلم إذا ذَكَر ابنَ عربي الطائي؛ ذَكرَهُ مُعرَّفًا «بأل»، ولم يُفرِّق بينه وبين ابن العربي المالكي بالتَّعريف والتَّنكير كما هو مُشتهر الآن.

فهذا الحافظ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٤٨هـ) ترجم في كتابه: «سير أعلام النبلاء» لِكِلا الرجلين، فقال في ترجمته لأبي بكر ابن العربي:**

«الإمام العلامة الحافظ القاضي، أبو بكر، محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله، ابن العربي الأندلسي الإشبيلي المالكي، صاحب التصانيف»[١].

وقال في ترجمته لأبي عبد الله ابن عربي الطائي الصوفي:

«ابن العربي، العلامة، صاحب التواليف الكثيرة، محيي الدين أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن أحمد الطائي الحاتمي المرسي، ابن العربي نزيل دمشق..»[٢].

فالإمام الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يُفرِّق بينهما من حيث التَّعريف والتَّنكير، بل ذَكَرَهُما مُعرَّفَين «بأل».

وقد ذكر الحافظ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ابنَ عربي الطائي مُعرَّفًا «بأل» في أكثر من كتابٍ من كتبه، وليس فقط في كتابه: «سير أعلام النبلاء».

ذكر ذلك في كتابه: «تاريخ الإسلام»، وذلك في أكثر من موطنٍ منه، فمن ذلك قوله:

«محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله. الشيخ محيي الدين أبو بكر الطائي الحاتمي الأندلسي المرسي المعروف بابن العربي»[٣].

(١) سير أعلام النبلاء (٢٠ / ١٩٧).

(٢) سير أعلام النبلاء (٢٣ / ٤٨).

(٣) تاريخ الإسلام (٤٦ / ٣٧٤).

وذكر ذلك في كتابه: «العبر في خبر من غبر»[١].

بل إن الأمر غير متوقفٍ علىٰ الحافظ الذهبي فقط، بل إن كثيرًا من أهل العلم ذكروا ابنَ عربي الصوفي مُعرَّفًا «بأل»:

قال الحافظ المنذري رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٦٥٦هـ)**: «وفي ليلة الثاني والعشرين من شهر ربيع الآخر تُوفي الشيخ الأجل أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله الطائي الحاتمي المعروف بابن العربي المنعوت بالمحيي..»[٢].

قلت: إن مما نلحظه هنا: أن الحافظين المنذري والذهبي؛ قد ذكرَا ابن عربي الطائي مُعرَّفًا «بأل»، وكنَّياه بأبي بكر، والصَّواب أنه يُكنَّىٰ بأبي عبد الله، فإن أكثر مَن ترجم له كنَّاه بأبي عبد الله.

بل إن تكنيته بأبي عبد الله مما يُفرَّق به بينه وبين أبي بكر ابن العربي المالكي، فإذا قيل: أبو بكر ابن العربي؛ انصرفت الأنظار إلىٰ القاضي أبي بكر ابن العربي المالكي، وإذا قيل: أبو عبد الله ابن العربي؛ انصرفت الأنظار إلىٰ ابن عربي الطائي الحاتمي الصوفي صاحب وحدة الوجود.

وقد جاء ما يدل علىٰ تكنيته بأبي عبد الله في أكثر من مصدر من المصادر المُترجِمة له.

ففي «مختصر تاريخ الدبيثي للذهبي»، قال:

«محمد بن علي بن محمد ابن العربي أبو عبد الله المغربي: قدم بغداد سنة ثمان وستمائة. الغالب عليه طريق أهل الحقيقة وله قدم في الرياضة والمجاهدة

---

(١) انظر كتاب: «العبر في خبر من غبر» (٣/ ٢٥٤).

(٢) التكملة لوفيات النقلة (٣/ ٥٥٥).

وله أصحاب وأتباع.. إلىٰ قوله: ﴿فَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ﴾.

قال ابن العربي: لأنه قد يؤمر بما لم يسبق العلم بوقوعه فالمأمور علىٰ وجل.

قلت - الذهبي -: توفي ابن العربي سنة ثمان وثلاثين وستمائة وله ترجمة بمدح وقدح»(١).

فالحافظ الدبيثي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٣٧هـ) كنَّاه بأبي عبد الله، ولم يُكنِّه بأبي بكر، فأقرَّه الحافظ الذهبي علىٰ ذلك ولم يستدرك عليه في تكنيته له بأبي عبد الله، ولم يُكنِّه هو بأبي بكر كما في كتابيه: «سير أعلام النبلاء» و «تاريخ الإسلام».

وقال الحافظ عز الدين الحسيني المصري المعروف بابن الحلبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٩٥هـ) عند ذكره لسَنَة وفاة إسماعيل بن سودكين: «صحب الشيخ أبا عبد الله محمد بن علي ابن العربي مدة وكتب عنه كثيرًا من تصانيفه..»(٢).

فذكره مُعرَّفًا «بأل» وكنَّاه بأبي عبد الله، بل وذكره مُعرَّفًا «بأل» مرةً أخرىٰ في نفس الكتاب(٣).

وذكر محيي الدين أبو محمد ابن أبي الوفاء القرشي الحنفي (ت: ٧٧٥هـ) في ترجمته لـ: إسماعيل بن سودكين بن عبد الله أبو الطاهر النُّوري الحنفي نفس عبارة صاحب كتاب: «صلة التكملة لوفيات النقلة»، قال: «صحب الشيخ أبا عبد الله محمد بن علي ابن العربي مدة، وكتب عنه كثيرًا من تصانيفه..»(٤).

---

(١) المختصر المحتاج إليه من تأريخ الحافظ أبي عبد الله محمد بن سعيد بن محمد ابن الدبيثي، انتقاء الحافظ الذهبي (١ / ١٠٢).

(٢) صلة التكملة لوفيات النقلة (١ / ١٩١).

(٣) انظر في ذلك: «صلة التكملة لوفيات النقلة» (١ / ٣٨٣).

(٤) الجواهر المضية في طبقات الحنفية (١ / ٣٣٤).

فذكره مُعرَّفًا «بأل» أيضًا، وكنَّاه بأبي عبد الله.

وقد ترجم لابن عربي الطائي أيضًا ابنُ العماد رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٠٨٩هـ)، وذكره مُعرَّفًا «بأل» في أكثر من موطن من كتابه: «شذرات الذهب»، فمن ذلك قوله:

«وفيها أبو بكر محيي الدين محمد بن علي بن محمد الحاتمي الطائي الأندلسي، العارف الكبير، ابن عربي، ويقال: ابن العربي»[١].

وذكره الحافظ السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٩١١هـ) أيضًا مُعرَّفًا «بأل»، كما ذكر ذلك عنه ابن العماد، حيث قال:

«قال المناوي: وقد تفرَّق الناس في شأنه شِيَعًا، وسلكوا في أمره طرائق قددًا، فذهبت طائفة إلىٰ أنه زِنديق لا صِدِّيق، وقال قوم: إنه واسطة عقد الأولياء، ورئيس الأصفياء، وصار آخرون إلىٰ اعتقاد ولايته وتحريم النظر في كتبه.

أقول - ابن العماد -: منهم الشيخ جلال الدين السيوطي، قال في مصنفه «تنبيه الغبي بتبرئة ابن عربي»: والقول الفيصل في ابن العربي اعتقاد ولايته، وتحريم النظر في كتبه..»[٢].

والمقصود: أن كثيرًا من أهل العلم إذا ذكروا ابنَ عربي الطائي الصوفي؛ ذكروه مُعرَّفًا «بأل»، وإذا ذكروا ابن العربي المالكي؛ ذكروه مُعرَّفًا «بأل» أيضًا، فلم يُفرِّقوا بينهما بالتَّعريف والتَّنكير.

فالمنذري، والدبيثي، والذهبي، وابن أبي الوفاء القرشي، والسيوطي، وابن العماد، وابن الحلبي؛ كل هؤلاء ذكروهما مُعرَّفَين «بأل» فلم يُفرِّقوا بينهما بهذا التفريق.

---

(١) شذرات الذهب (٧/ ٣٣٢).

(٢) شذرات الذهب (٧/ ٣٣٣).

بل وغيرهم كثير، فممن ذكرهما مُعرَّفين «بأل» أيضًا ولم يُفرِّق بينهما بهذا التفريق.

١- أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، ذكرهما في أكثر من موطن من كتابه: «تفسير البحر المحيط»، فمن ذلك علىٰ سبيل المثال لا الحصر: (١ / ١٥٧)، (٤ / ١٧٨)، (٥ / ٣٣)، وغيرها.

٢- الحافظ ابن الدمياطي (ت: ٧٤٩هـ)، ذكرهما في كتابه: «المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» (ص: ٢٨).

٣- صلاح الدين خليل بن أَيْبَكَ الصَّفَدي (ت: ٧٦٤هـ)، ذكرهما في كتابه: «الوافي بالوفيات» (٢٠ / ١٤٩).

٤- أبو بكر تقي الدين ابن قاضي شهبة الدمشقي (ت: ٨٥١هـ)، ذكرهما في كتابه: «طبقات الشافعية» (٤ / ١٢١).

٥- جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، ذكرهما في كتابه: «شرح سنن ابن ماجة» (ص: ٢٧٨).

٦- الحافظ شمس الدين محمد بن علي الداوودي المالكي (ت: ٩٤٥هـ)، ذكرهما في كتابه: «طبقات المفسرين» (٢ / ٢٠٤، ٢٠٩).

٧- أبو عبد الله المغربي المالكي المعروف بالحطاب الرعيني (ت: ٩٥٤هـ)، ذكرهما في كتابه: «مواهب الجليل لشرح مختصر خليل» (٣ / ٢١).

٨- أبو الثناء شهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي (ت: ١٢٧٠هـ)، ذكرهما في أكثر من موطن من كتابه: «روح المعاني»، فمن ذلك علىٰ سبيل المثال لا الحصر: (٧ / ١٤٤)، (٩ / ٣٥)، (١٢ / ١٩٥)، وغيرها.

٩- أبو المعالي محمود شكري الألوسي (ت: ١٣٤٢هـ)، ذكرهما في أكثر

من موطن من كتابه: «غاية الأماني في الرد علىٰ النبهاني»، فمن ذلك علىٰ سبيل المثال لا الحصر: (١ / ٣٥١، ٣٩٠)، وغيرها.

وغيرهم كثير، ذكرهما علىٰ هذه الصفة.

والمقصود: أنه ينبغي علىٰ طالب العلم إذا ما مرَّ عليه اسم: ابن العربي - سواء مرَّ عليه الاسم مُعرَّفًا «بأل»، أو مُنكَّرًا بغير «أل» - أن يَتنبَّه ولا يعجل في نسبته الكلام؛ لا إلىٰ ابن العربي المالكي، ولا إلىٰ ابن عربي الطائي الصوفي؛ بمجرد هذا التفريق - أعني: التَّعريف والتَّنكير -، بل عليه أن يعرف مقصود المُتحدِّث أو الكاتب، هل هو يريد ابن العربي المالكي، أو يريد ابن العربي الطائي الصوفي؛ صاحب وحدة الوجود، وكذلك الحال إذا ما جاء مُنكَّرًا بغير «أل»؛ فلابد للقارئ أو السامع أيضًا من أن يعرف مقصود المُتحدِّث أو الكاتب، هل هو يُريد ابن العربي المالكي، أم أنه يُريد ابن عربي الطائي الصوفي، وذلك لأمور:

* **الأمر الأول**: أننا قد وجدنا علماءنا - حتىٰ من فرَّق منهم بهذا التفريق - إذا ما ذَكَروا ابن العربي المالكي أو ابن عربي الطائي، سواء ذكروهما مُعرَّفَين «بأل» أو مُنكَّرَين بغير «أل»، فإنهم يذكرون معهما ما يُميِّز أحدهما عن الآخر؛ حتىٰ لا يشتبه الأمر علىٰ القارئ أو السامع، فتختلط الأقوال بعضها ببعض.

- فهذا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤٢٠هـ)، قد مرَّ معنا أنه يُفرِّق بين ابن العربي المالكي وابن عربي الطائي بالتَّعريف والتَّنكير، إلا أنه إذا ذَكَر ابنَ العربي المُعرَّف «بأل»، أتبعه بما يُميِّزه عن الآخر النكرة، والعكس بالعكس، قال:

«والإمام أبو بكر ابن العربي - ويجب بهذه المناسبة أن نَتَنبَّه فيما إذا قرأنا في

كتاب من كتب أهل العلم - قال ابن العربي وقال ابن عربي..»[(١)].

فهذا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد بيَّن مقصوده ومُراده للسامع كما مرَّ معنا، ولم يكتف بما عند السامع من سابق علم في هذه المسألة، لأنه قد يوجد في المجلس من يعرف مقصود الشيخ وتفريقه بالتَّعريف والتَّنكير بين ابن العربي المالكي وابن عربي الطائي، وقد يوجد فيه من لا يعرف هذا التفريق؛ فيقع في المحظور، علمًا بأنه من المعلوم عند أهل المعرفة أنه إذا ذُكر أبو بكر ابن العربي فإن الأنظار تنصرف - بداهةً - إلىٰ ابن العربي الفقيه المفسر المالكي، فهو الذي يُكنَّىٰ بأبي بكر، إلا أن الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يكتف بهذا التفريق، بل زاد الأمرَ بيانًا وتوضيحًا، وذلك لعلمه بأن الأمر يحتاج منه إلىٰ هذا البيان والتوضيح؛ لكي لا تشتبه الأمور علىٰ السامع، ولكي لا تختلط عند السامع أقوال ابن العربي المالكي بأقوال ابن عربي الصوفي، وهو ما حمله علىٰ أن يُبين ويُوضح مقصوده رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهذا هو الغالب عليه سواء في أشرطته أو في كتبه، وهذا ظاهرٌ لمن يتتبعها، فقد ذكر ذلك في أكثر من موطن، فكان إذا ما ذَكَر ابن العربي فإنه يُتبِعه ببيان مقصوده ومراده، وقد مرَّ معنا قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه: «جلباب المرأة المسلمة» (ص: ٦٥)[(٢)]، حين ذَكَر ابنَ العربي فأتبعه ببيان مراده ومقصوده، وأنه يريد ابن العربي المالكي، ولا يريد ابن عربي الطائي الصوفي.

- وكذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت:٧٢٨هـ)، فإنه قد اشتهر عنه التفريق بين ابن العربي المالكي وبين ابن عربي الطائي بالتَّعريف والتَّنكير، وذلك

---

(١) انظر: (ص: ٤) من هذه الرسالة، فقد سبق أن ذكرت هذا القول عن الإمام الألباني هناك.

(٢) انظر: (ص: ٦) من هذه الرسالة، فقد سبق أن ذكرت هذا القول عن الإمام الألباني هناك.

ظاهرٌ لمن تتبَّع مؤلفاته، فكثيرًا ما يَذكر ابن العربي المالكي مُعرَّفًا «بأل»، وكان إذا ذَكَر ابنَ عربي الطائي؛ ذَكَرَه مُنكَّرا بغير «أل»، إلا أن الأمر عنده ليس علىٰ إطلاقه لمن تأمَّله، فقد يَذكُر ابنَ العربي المالكي مُنكَّرا بغير «أل»، ويذكُر ابنَ عربي الطائي مُعرَّفًا «بأل»، وذلك يصدر منه في بعض الأحايين، وهذا ظاهرٌ أيضًا من منهجه:

ففي كتابه: «الصفدية»، قال:

«ومن هؤلاء من يقول أنَّ الخطاب الذي يحصل لهم أفضل مما حصل لموسىٰ وغيره. وهذا مذهب ابن العربي صاحب «الفتوحات المكية»، وأمثاله ممن يدَّعي أن ما حصل لموسىٰ ومحمد إنما كان بواسطة الخيال النفساني الذي هو عنده جبريل، وأن ما يحصل لابن عربي هو فوق ذلك، فإنه..»[(١)].

قلت: نلحظ من كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه ذَكَر ابنَ عربي مرةً بالتَّعريف ومرةً بالتَّنكير، فلم يُفرِّق بينه وبين ابن العربي المالكي بهذا التفريق؛ إلا أنه ميَّز بينهما وأوضح مقصوده بقوله: ابن العربي صاحب «الفتوحات المكية»، فعُرِفَ بهذا التوضيح أنه أراد ابن عربي الصوفي؛ صاحب وحدة الوجود.

وقال في موطنٍ آخر: «ويحتجون علىٰ ذلك بالحديث الذي يروونه عن النبي ﷺ أنه قال: «أول ما خلق الله العقل»، ثم إن هذه الأمور راجت علىٰ كثيرٍ من أهل التصوف والكلام والتأله والنظر كصاحب «جواهر القرآن» و «مشكاة الأنوار» والكتب «المضنون بها علىٰ غير أهلها» ومن سلك هذا المسلك مثل أصحاب البطاقة وابن أجلىٰ والشوذي وصاحب «خلع النعلين» وابن العربي الطائي وابن سبعين وغيرهم.

---

(١) الصفدية (١ / ٢٣٠).

وكثيرٌ من الناس تجده تارةً مع أهل الكلام وتارةً مع أهل الفلسفة كالرازي والآمدي وغيرهما.

وقد بسطنا الكلام علىٰ هذا الحديث: «أول ما خلق الله العقل» وما يتعلق به، وتكلمت علىٰ ما ذكره ابن سينا في «شفائه» في واجب الوجود، وما ذكره ابن سبعين وابن العربي وغيرهم في غير هذا الموضع. وهذا الحديث موضوع وكذب عند أهل العلم بالحديث..»(١).

قلت: ذكره شيخ الإسلام مُعرَّفًا «بأل»؛ إلا أنه قال: ابن العربي الطائي وابن سبعين، وذكره في الثانية أيضًا مقرونًا بابن سبعين، فعُرِفَ مقصوده رَحِمَهُ ٱللَّهُ من وجهين: من قوله: «الطائي»، ومن ذكره مع ابن سبعين الصوفي.

وكذلك صنع في كتابه: «العقيدة الأصفهانية»، قال:

«ويجعلون هذه مذاهب الصوفية كما يذكر ذلك ابن الطفيل صاحب رسالة حي بن يقظان وأبو الوليد ابن رشد الحفيد، وصاحب خلع العلم، وابن العربي صاحب الفتوحات وفصوص الحكم، وابن سبعين، وأمثال هؤلاء ممن يتظاهر بمذاهب مشايخ الصوفية وأهل الطريق وهو في التحقيق منافق زنديق ينتهي إلىٰ القول بالحلول والاتحاد واتباع القرامطة أهل الإلحاد ومذهب الإباحية الدافعين للأمر والنهي والوعد والوعيد..، ولهذا نجد هؤلاء كابن عربي وابن سبعين وأمثالهما يردون علىٰ..»(٢).

وكذلك الحال مع ابن العربي المالكي.

---

(١) الصفدية (١ / ٢٣٧).

(٢) العقيدة الأصفهانية (١ / ١٧٣).

ففي كتاب: «الصفدية»، ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ابنَ العربي المالكي مُنكَّرًا بغير «أل»؛ إلا أنه ميَّزه بكنيته: «أبي بكر»، قال:

«.. وكما فعل صاحبه أبو بكر بن عربي وقال: شيخنا أبو حامد دخل في بطن الفلاسفة ثم أراد أن يخرج منهم فما قدر»(١).

وقال في موطنٍ آخر: «.. كما يقوله أبو الحسن الأشعري ومن وافقه كالقاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلىٰ وأبي المعالي وأبي الحسن بن الزاغوني وأبي بكر بن عربي وغيرهم»(٢).

* **الأمر الثاني:** أن كثيرًا ما يُذكَر ابنُ عربي الطائي الصوفي مُعرَّفًا «بأل»، وقد يُذكَر ابنُ العربي المالكي أحيانًا مُنكَّرًا بغير «أل»، فإذا اعتاد طالب العلم التفريق بين ابن عربي الطائي وبين ابن العربي المالكي بالتَّعريف والتَّنكير، واعتدَّ به؛ اختلطت عليه الأقوال، وأدخل بعضها في بعض، ولم يتمكن من التمييز بينها.

ومن هذه الأقوال الدالة علىٰ هذا المعنىٰ ما يأتي:

- قال القاضي محمد ثناء الله العثماني الحنفي المظهري النقشبندي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٢٢٥هـ):

«واختار ابن عربي أن النفخات ثلاث، الأولىٰ: نفخة الفزع، والثانية: نفخة الصعق، والثالثة: نفخة البعث، وهو المختار عندي»(٣).

قلت: هكذا ذكره بالتَّنكير، ومقصوده ابن العربي المالكي الفقيه، فهذا القول ثابتٌ عن القاضي أبي بكر ابن العربي، كما أشار إلىٰ ذلك ابن حجر وغيره.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٨٥٢هـ):** «وقد تقدم شرحه في قصة

---

(١) الصفدية (١ / ٢٥٠). (٢) الصفدية (٢ / ٢٥٧). (٣) تفسير المظهري (٦ / ١٦٧).

موسىٰ عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ من أحاديث الأنبياء، وذكرت فيه ما نقل عن ابن حزم أن النفخ في الصور يقع أربع مرات، وتعقب كلامه في ذلك، ثم رأيت في كلام ابن العربي أنها ثلاث: نفخة الفزع كما في النمل، ونفخة الصعق كما في الزمر، ونفخة البعث وهي المذكورة في الزمر أيضًا. قال القرطبي: والصحيح أنهما نفختان فقط لثبوت الاستثناء بقوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾، في كل من الآيتين، ولا يلزم من مغايرة الصعق للفزع أن لا يَحصلا معًا من النفخة الأولىٰ، ثم وجدت مستند ابن العربي في حديث الصور الطويل فقال فيه: «ثم ينفخ في الصور ثلاث نفخات نفخة الفزع ونفخة الصعق ونفخة القيام لرب العالمين»؛ أخرجه الطبري هكذا مختصرًا، وقد ذكرت أن سنده ضعيف ومضطرب..»[١].

قلت: لم يذكر الحافظ ابن حجر مقصوده عند ذكره لابن العربي، هل يريد المالكي الفقيه أو الطائي الصوفي؛ صاحب وحدة الوجود، وإنما اكتفىٰ بتعريفه «بأل»، ولكن من المعلوم أن ابن حجر قد أكثر في كتابه «فتح الباري» النقل عن ابن العربي المالكي، ولم ينقل فيه عن ابن عربي الطائي الصوفي فيما أعلم، كما أنه مما يؤكد لنا أيضًا أن المقصود هو ابن العربي المالكي؛ أن الحافظ ابن حجر قد ذكر عن القرطبي أنه قال: «ثم وجدت مستند ابن العربي في حديث الصور الطويل..»، ومن المعلوم أن «ابن العربي» إذا ذُكِر في تفسير القرطبي، فالمقصود هو: القاضي ابن العربي الفقيه المُفسِّر المالكي، إذ لا وجود لابن عربي الحاتمي الطائي الصوفي في تفسير القرطبي، ولا في كتابه «التذكرة بأحوال الموتىٰ وأمور الآخرة»[٢]، وقد

(١) فتح الباري (١١ / ٣٦٩).

(٢) وقد مرَّ معنا كلام الألباني رحمه الله: «وهو مُتقدِّمٌ علىٰ الإمام القرطبي في كتابه «الجامع لأحكام القرآن»، ويستقي أحكامه فيه من ابن بلده أبي بكر ابن العربي»، انظر: (ص: ٤).

ذكر الإمام القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٧١هـ) هذا القول عن ابن العربي المالكي في هذين الكتابين.

ففي كتابه في التفسير قال:

«قال أبو هريرة: قال النبي ﷺ: إن الله لما فرغَ من خلق السماوات خلقَ الصُّورَ.. ذكره علي بن معبد والطبري والثعلبي وغيرهم، وصححه ابن العربي! وقد ذكرته في كتاب: «التذكرة» وتكلمنا عليه هناك..»(١).

وفي كتابه: «التذكرة»، قال:

«واختُلِف في عدد النفخات؛ فقيل: ثلاث: نفخة الفزع لقوله عَزَّوَجَلَّ في سورة النمل: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]، ونفخة الصعق، ونفخة البعث لقوله تعالىٰ: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ۖ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨]، وهذا اختيار ابن العربي وسيأتي»(٢).

- **قال العلامة شهاب الدين الألوسي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٢٧٠هـ):** «ورأيت في مسامرات الشيخ ابن العربي قدس سره أن موسىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ مكث ينذر آل فرعون ستة عشر شهرًا إلىٰ أن أُغرِقوا فأُدخِلوا نارًا ولم ينتفعوا بما رأوا من الآيات»(٣).

وقال: «وتعقب بأنه يحتمل أن يكون الأمر قد خفي عليه كما قد خفي مثل ذلك علىٰ جده إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وهو بناء علىٰ ما ذكره شيخنا ابن العربي قدس سره..»(٤).

---

(١) تفسير القرطبي، تحقيق عبد الله التركي (١٦ / ٢١٦).

(٢) التذكرة بأحوال الموتىٰ وأمور الآخرة (ص: ٤٩٠).

(٣) روح المعاني (٩ / ٣٥).

(٤) روح المعاني (١٢ / ١٩٥).

هكذا ذكره مُعرَّفًا «بأل»، وأشار إلىٰ أنه يريد: ابن عربي الطائي، وذلك بقوله: مسامرات الشيخ ابن العربي، فكتاب: «المسامرات والمحاضرات» هو لابن عربي الصوفي الحاتمي الطائي؛ صاحب وحدة الوجود، فميَّز بهذا بينه وبين القاضي أبي بكر ابن العربي المالكي، أما في قوله الآخر: «وتعقب.. إلخ»؛ فإنه لم يُبيِّن مقصوده وأيهما يريد؛ إلا أن التفسير المذكور يستحيل أن يصدر من مثل ابن العربي المالكي، ولا يُستبعَد صدوره من ابن عربي الطائي الصوفي، وثمة أمرٌ آخر يُستدل به علىٰ مقصوده وهو قوله: «قدس سره»، فهذه العبارة يستخدمها المؤلف مع ابن عربي الطائي الصوفي، فهي قرينةٌ يُتوصَّل بها إلىٰ مقصوده أيضًا.

- ذكر الشيخ محمود شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤١٨هـ) القاضي ابنَ العربي المالكي مُنكَّرًا بغير «أل» في تحقيقه لـ: «تفسير الطبري»، قال:

«.. وأشار إليه الترمذي في تفسير «سورة ص» من: «سننه (١٢: ١١٦ ، ١١٧) شرح ابن عربي»، بعد أن ذكر حديث معاذ بن جبل، من طريق زيد بن سلام..»(١).

قلت: هكذا ذكره مُنكَّرًا بغير «أل»؛ إلا أن إشارته إلىٰ شرح ابن عربي للترمذي تدل علىٰ مقصوده، فشارح الترمذي هو: «أبو بكر ابن العربي المالكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ» في كتابه: «عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي»، وليس هو ابن عربي الصوفي؛ صاحب وحدة الوجود.

- **قال محمد عزة بن عبد الهادي دروزة** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٤٠٤هـ):** «ولابن العربي تفسيراتٌ صوفيةٌ لبعض آيات هذه السورة في نص الحكم الذي عقده علىٰ نوح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ. من ذلك في آيات: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ فَأُدۡخِلُواْ نَارًا فَلَمۡ يَجِدُواْ لَهُم

---

(١) تفسير الطبري، بتحقيق محمود شاكر، ومراجعة أحمد شاكر، انظر: الحاشية (١١ / ٤٧٧).

مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَنصَارًا﴾ [نوح: ٢٥]، يقول: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ﴾ فهي التي خطت بهم فغرقوا في بحار العلم بالله وهو الحيرة، ﴿فَأُدۡخِلُواْ نَارًا﴾ في عين الماء، ﴿فَلَمۡ يَجِدُواْ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَنصَارًا﴾ فكان الله عين أنصارهم فهلكوا فيه إلىٰ الأبد..»[١].

قلت: نلحظ أن محمد عزة دروزة قد ذكر ابن العربي في تفسيره مُعرَّفًا «بأل»، ولم يُبين مقصوده للقارئ، هل هو يريد ابن العربي المالكي، أو ابن العربي الطائي الصوفي، ولا يكفي – في الحقيقة – قوله: «ولابن العربي تفسيرات صوفية لبعض آيات هذه السورة» للتَّمييز بين الرجلين، بل نحتاج إلىٰ ما يُزيل عن القارئ الشك والريبة، وذلك أنه قد يُفهَم من قوله هذا أن ابن العربي المذكور هو ابن العربي المالكي إلا أنه قد أخطأ في بعض آيات هذه السورة ففسرها بتفسيراتٍ صوفية، لا أنه ينتهج نهج الصوفية، بل قد يُفهَم أنه قد أصاب في غيرها؛ وإلا فما الحاجة لنقل تفسيراته إن كانت مخالفةً للمنقول والمعقول، وإن كان المؤلف مخالفًا له في تفسيراته للآيات، وسواء صدر هذا الفعل من المؤلف بقصدٍ أو بغير قصدٍ فإن الأمر لا أهمية له عندنا، وإنما الذي نريد تقريره هو أهمية التمييز بين الرجلين وأخذ الحيطة والحذر في ذلك، حتىٰ لا تنطلي مثل هذه الأقوال الباطلة علىٰ من لا يُميِّز بين الحق والباطل، وإلا فإن هذا القول المذكور ظاهر البطلان؛ يستحيل أن يصدر من مثل الإمام ابن العربي المالكي، ولا يُستغرب صدوره من مثل ابن عربي الطائي الصوفي، ومن علىٰ شاكلته كابن سبعين وابن الفارض وغيرهما من أهل الضلال.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا القول ونسبه لابن عربي الطائي، فهذا القول هو فعلاً من قوله، وليس هو من قول ابن العربي المالكي،

---

(١) التفسير الحديث (٥ / ٢١٠).

ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره، ويُنظَر في ذلك: «مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية» (٢ / ١٩٨)، (١٣ / ١٩١ – ١٩٤)، (١٣ / ٢٣٩)، فقد ذكر قول ابن عربي الطائي هذا وردَّ عليه، وبيَّن بطلانه.

* **الأمر الثالث**: أن البعض قد ينقل عن العلماء – في هذه المسألة – نقلاً خاطئًا فينسب إليهم التَّعريف «بأل» لِمَا ذكروه مُنكَّرًا بغير «أل»، وينسب إليهم التَّنكير بغير «أل» لِمَا ذكروه مُعرَّفًا «بأل».

ففي تفسير القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٦٧١هـ)، قال:**

«قال القاضي ابن العربي: وتحقيق الأمر أن تقدير الآية عندنا: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَآءُو﴾ [البقرة: ٢٢٦] بعد انقضائها ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٢٢٦ وَإِنْ عَزَمُوا۟ ٱلطَّلَٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦-٢٢٧] وتقديرها عندهم: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَآءُو﴾ فيها ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٢٢٦ وَإِنْ عَزَمُوا۟ ٱلطَّلَٰقَ﴾ بترك الفيئة فيها، يُريد مُدَّةَ التَّربُّصِ فيها ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾. ابن العربي: وهذا احتمالٌ متساوٍ، ولأجل تَساوِيهِ توقَّفت الصحابة فيه.

قلت – القرطبي –: وإذا تساوىٰ الاحتمال كان قول الكوفيين أقوىٰ، قياسًا علىٰ المُعتدَّة بالشهور والأقراء، إذ كل ذلك أجَلٌ ضربه الله تعالىٰ، فبانقضائه انقطعت العصمة، وأُبِينَت من غير خلاف، ولم يكن لزوجها سبيلٌ عليها إلا بإذنها، فكذلك الإيلاء، حتىٰ لو نَسِيَ الفيءَ وانقضت المدَّة، لوقع الطلاق والله أعلم»[(١)].

قلت: ذكر القرطبي ابنَ العربي مُعرَّفًا «بأل» ونصَّ علىٰ أن المقصود هو القاضي ابن العربي كما في أول كلامه، وكلام ابن العربي هذا موجود في كتابه: «أحكام القرآن» (١ / ٢٤٧)، ثم لَمَّا نقله عبد الرزاق المهدي عن العلامة

(١) تفسير القرطبي، تحقيق عبد الله التركي (٤ / ٣٤).

القرطبي كما في تحقيقه لـ: «زاد المسير لابن الجوزي»؛ قال:

«قال القاضي ابن العربي: وتحقيق الأمر أن تقدير الآية عندنا.. إلىٰ أن قال: قال ابن عربي: وهذا احتمالٌ متساوٍ ولأجل تَساوِيهِ توقفت الصحابة فيه»[١]، فذكره مُنكَّرًا بغير «أل».

والمقصود: هل يقال هنا أن مراده: ابن عربي الطائي النكرة إذ لم يُعرِّفه «بأل»، أم أنه لابد للقارئ من أن ينظر في الكلام؛ سابقه ولاحقه، وقد دلَّ الكلام قبل أن يذكر ابن العربي مُنكَّرًا بغير «أل» علىٰ أن المقصود هو: ابن العربي المالكي المعرَّف «بأل»؟.

لا شك أن الجواب هو أنه لابد من النظر والتدبُّر وأخذ الحيطة والحذر في هذه المسألة حتىٰ لا يروج باطل ابن عربي الطائي النكرة باسم ابن العربي المالكي المعرَّف «بأل».

- نشرت مجلة البحوث الإسلامية مقالاً للشيخ العلامة محمد أمان الجامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤١٦هـ) بعنوان: «التصوف من صور الجاهلية»، قال فيه:

«وما ذكرنا من كلام ابن عجيبة وشرحناه وما أضفنا إليه من كلام ابن الفارض وابن عربي، إنما هو قطرة من بحار كفرهم، ويُعرف ذلك بالاطلاع علىٰ «فصوص الحكم» و «الفتوحات المكية» وهما لابن عربي، وما جاء في «التائية الكبرىٰ» لابن الفارض، وما ورد في «إيقاظ الهمم في شرح الحكم» لابن عجيبة، وغيرها من الكتب التي كتبها المؤمنون بهم والمدافعون عن معتقداتهم وهي كثيرة»[٢].

قلت: نلحظ من كلام الشيخ محمد أمان الجامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه إذا ذكر ابن

(١) انظر حاشية: «زاد المسير لابن الجوزي» (١ / ١٩٧)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي.

(٢) مجلة البحوث الإسلامية، الجزء رقم: (١٢)، ص: (٢٧٧).

عربي الطائي ذكره مُنكَّرًا بغير «أل»؛ إلا أنك إذا بحثت عن كلامه هذا وجدته مطبوعًا في المكتبة الشاملة علىٰ النحو التالي:

«وما ذكرنا من كلام ابن عجيبة وشرحناه وما أضفنا إليه من كلام ابن الفارض وابن عربي إنما هو قطرة من بحار كفرهم، ويُعرف ذلك بالاطلاع علىٰ «فصوص الحكم» و «الفتوحات المكية» وهما لابن العربي[1]..».

والمقصود من هذه النقولات: أن نعلم أن أغلب المنتسبين للعلم سواء كانوا علماء أو طلبة علم لا يُفرِّقون بين ابن العربي المالكي وابن عربي الطائي بالتَّعريف والتَّنكير، بل لابد عندهم من ذكر ما يُميِّز أحدهما عن الآخر.

وخلاصة هذا المبحث:

أولاً: ينبغي علىٰ طالب العلم إذا أراد أن يعتمد في تفريقه بين ابن العربي المالكي وابن عربي الطائي علىٰ التَّعريف والتَّنكير أن ينظر ويتدبر حال المتكلم أو المؤلف؛ هل هو فعلاً ممن يلتزمون بهذا التفريق هكذا بإطلاق، أم أنه له أحوال، فتارةً يلتزم هذا التفريق، وتارةً يخالفه ويخرج عنه.

ثانيًا: لابد من العلم بأن المعتَمِدَ في تفريقه بين ابن العربي المالكي وابن عربي الطائي علىٰ التَّعريف والتَّنكير هكذا بإطلاقٍ وبغير تمييزٍ بينهما؛ فإنه سيقع في المحظور لا محالة، لِمَا سيعترضه من أقوال العلماء ومن تصرفاتهم في هذا الباب، وذلك علىٰ ما سبق ذكره من تفصيل.

ثالثًا: لابد من العلم بأنه قد يوجد مَن يتعمَّد تعريف ابن عربي الطائي فيذكره مُعرَّفًا «بأل»؛ لكي يروج مذهبه بين الناس، فينتشر الباطل بذلك ويروج علىٰ أنه

---

(١) ولست أجزم بصحة ما في المكتبة الشاملة، فقد يكون الخطأ مطبعيًّا مُخالفًا لِمَا في الكتاب الأصلي، ولكن المقصود أن نعرف وقوع الأمر، فليس الأمر ببعيد.

من قول ابن العربي المالكي، فكثيرٌ من الناس لا يُميِّز بين الحق والباطل، ويظن أن الحق مُعلَّقٌ بالرجال، والعكس بالعكس؛ فقد يوجد مَن يتعمَّد تنكير ابن العربي المالكي فيذكره مُنكَّرًا بغير «أل»؛ حتىٰ يصرف الناس عما يذكره ابن العربي المالكي من حقٍّ مخالفٍ لمذهب هذا المؤلف الضال.

والمقصود: أن أفضل سبيلٍ للتفريق بين ابن العربي المالكي وابن عربي الطائي هو ما دَرَج عليه أغلب العلماء، فإنهم إذا ذكروا أحد الرجلين ذكروا معه ما يُميِّزه عن الآخر، إما بكنية، أو بنسب، أو بكتاب، أو بمذهب، أو يذكرون معه صاحبًا له أو مُوافقًا له علىٰ مذهبه؛ فيُعرَف من خلاله؛ كقولهم: ابن سبعين وابن العربي وابن الفارض، فيُعرَف بذلك أن المقصود هو ابن عربي الطائي الصوفي؛ صاحب وحدة الوجود؛ وإن عرَّفوه وذكروه «بأل»،.. إلىٰ غير ذلك مما يُميَّز به بينهما.

فيقولون مثلاً: أبو بكر ابن العربي، أو القاضي ابن العربي، أو ابن العربي المالكي، أو ابن العربي صاحب عارضة الأحوذي، أو ابن العربي شارح الترمذي، وهكذا، وكذلك الحال مع ابن عربي الطائي الصوفي.

وبهذا تمت الرسالة، وهو آخر ما قصدت إليه فيها،،،

والحمد لله رب العالمين، وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان وسار علىٰ نهجهم واقتفىٰ أثرهم إلىٰ يوم الدين.

كتبه

علي حسين الفيلكاوي

وتم الانتهاء منه سوى بعض الإصلاحات

يوم الأحد ٤ شوال ١٤٣٤هـ / الموافق: ١١ / ٨ / ٢٠١٣م